## ٢٦ - الحالة في الجمهورية اليمنية

### المداولات الأوّلية

#### المقرر المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٨٦): القرار ٩٢٤ (١٩٩٤)

برسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [١]، طلب ممثلو الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية أن ينعقد المجلس لمناقشة الحالة في اليمن وما نجم عنها عن فقدان أرواح مدنيين. وبرسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٢]، تقدم ممثل قطر بنفس الطلب.

وبرسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن [٣]، ذكر ممثل اليمن أن حكومة بلده تعتبر طلب عقد اجتماع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في اليمن تدخلاً في الشؤون الداخلية، ويتعارض مع الفقرة ٧ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي الجلسة ٣٣٨٦، المعقودة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون ''الحالة في الجمهورية اليمنية''. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [٤]، وإلى عدة وثائق أخرى [٥].

وتحدث ممثل الصين قبل التصويت فأعرب عن القلق بشأن التطورات الحاصلة في اليمن. وحث جميع من يهمهم الأمر على وقف القتال واستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وقالت إن الصين ترى دائماً أن جميع الصراعات يجب تسويتها سلمياً عن طريق التفاوض. وذكر أن الوفد الصيني، بناءً على هذا الموقف الثابت، سيصوت لصالح مشروع القرار. وأعرب المتحدث، مرحباً بالجهود التي تبذلها البلدان المعنية في المنطقة ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، عن أمله في أن تواصل البلدان والمنظمات المعنية الاضطلاع بدور نشط في التوسط. وأكد أيضاً أن مجلس الأمن ينبغي له، لدى نظره في أيّ مسألة تثير القلق، أن يحترم الآراء ذات الصلة للبلدان أو الأطراف المعنية. ويرى وفد بلده أن قيام المجلس بالنظر في الحالة في الجمهورية اليمنية في ظل الظروف الخاصة الراهنة ينبغي ألاّ يشكل سابقة لمعالجة مسائل مشابهة أخرى [٦].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٢٤ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في الحالة في الجمهورية اليمنية،

وإذ يأخذ في اعتباره مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الموت الفاجع للمدنيين الأبرياء،

وإذ يقدر الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والدول المجاورة، والدول المعنية الأخرى في سبيل المساهمة في حل النزاع بالوسائل السلمية وفي ضمان إحلال السلم والاستقرار في الجمهورية اليمنية،

وإذ يرى أن استمرار الحالة يمكن أن يعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر،

١ - يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار؛

٢ - يحث على الوقف الفوري لتوريد الأسلحة وغيرها من المعدات التي قد تسهم في استمرار النزاع؛

٣ - يذكر جميع المعنيين بأنه لا يمكن حل خلافاتهم السياسية باستخدام القوة، ويحثهم على العودة فوراً إلى المفاوضات، مما يسمح بحل الخلافات بينهم بالوسائل السلمية وإعادة إحلال السلم والاستقرار؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام إيفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى المنطقة في أقرب وقت ممكن عملياً من أجل تقييم الإمكانيات لتجدد الحوار بين جميع الأطراف المعنية ولبذل مزيد من الجهود من جانبهم لحل الخلافات بينهم؛

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريراً عن الحالة في وقت مناسب، ولكن في موعد لا يتجاوز أسبوعاً واحداً من تاريخ إنجاز مهمة تقصي الحقائق؛

٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

---

[١] S/1994/630.

[٢] S/1994/639.

[٣] S/1994/644.

[٤] S/1994/646.

[٥] رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية (S/1994/630)؛ وقطر (S/1994/639)؛ واليمن (S/1994/641 وS/1994/644)؛ ورسالة موجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن (S/1994/642).

[٦] S/PV.3386، الصفحتان ٢ و٣.

## المقرر المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٩٤): القرار ٩٣١ (١٩٩٤)

في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٢٤ (١٩٩٣)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في اليمن [٧]، أبلغ فيه المجلس بأن بعثة لتقصي الحقائق بقيادة مبعوثه الخاص [٨] قد زارت اليمن في الفترة من ٨ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وسافرت البعثة أيضاً إلى المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والأردن ومصر. وقال الأمين العام إن كلا الطرفين استقبلا مبعوثه الخاص استقبالاً حسناً، وأعربا مراراً عن تأييدهما لبعثته. وأوضح القائم بأعمال رئيس وزراء اليمن أنه بالرغم من تحفظ بلده على مناقشة مجلس الأمن للحالة الداخلية في بلده، الأمر الذي قد يشكل سابقة خطيرة، فإنه يرحب باتخاذ المجلس القرار ٩٢٤ (١٩٩٤). وهو يرى أن القرار قد أكد الشرعية في إطار الجمهورية اليمنية وربط وقف إطلاق النار بعدد من الخطوات التي يعتبرها بلده جزءًا لا يتجزأ من القرار. وهناك توافق آراء عام بين الطرفين على أن (أ) وقف إطلاق النار ضروري وعاجل؛ و(ب) أنه ينبغي تنظيم آلية للإشراف على وقف إطلاق النار؛ و(ج) أنه عندما يصبح وقف إطلاق النار نافذاً ينبغي إعادة بدء الحوار، بمساعدة الأمين العام ومبعوثه الخاص. وفيما يتعلق بآلية الإشراف على وقف إطلاق النار، وافق الجانبان كلاهما بالفعل على أنها ينبغي أن تكون لجنة مشتركة، وأنها ينبغي أن تشمل مشاركة ممثلين من الأردن وعمان وكذلك الملحقين العسكريين لفرنسا والولايات المتحدة في صنعاء. بيد أنه لا تزال هناك خلافات بين الجانبين بشأن التمثيل من بلدان أخرى. وقال الأمين العام كذلك أنه من دواعي القلق البالغ أنه بعد ما يقرب من أربعة أسابيع من اعتماد القرار ٩٢٤ (١٩٩٤) لم يتوقف القتال في اليمن وأن الالتزامات المتكررة بوقف إطلاق النار لم تُحترم. بل إن القتال تكثف في عدن وأسفر عن المزيد من الخسائر في الأرواح. وثمة أزمة إنسانية كبرى وشيكة الحدوث ما لم يوجد حل سياسي أو ما لم يُطبق وقف إطلاق النار بأسرع ما يمكن. وتتابع البلدان المجاورة التطورات في اليمن بقلق متزايد. ومع أن هذه البلدان ليست لديها نية التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانها، فإنها تعتبر الحالة تهديداً خطيراً للسلام والأمن في المنطقة وتعتبر استمرار القتال أمراً غير مقبول.

وذكر الأمين العام، مؤكداً أهمية النداء الوارد في القرار ٩٢٤ (١٩٩٤) بشأن توريد أسلحة للطرفين المتحاربين، أن أكثر المهام المقبلة إلحاحاً هي وضع نهاية للقتال والبدء في تقديم معونة عاجلة للأهالي الذين يحتاجون إليها. وقال الأمين العام إن مجلس الأمن قد يرغب في أن يوضح أن الحالة الراهنة لا يمكن أن تُحتمل، وأن وقف إطلاق النار يجب أن يبدأ نفاذه دون تأخير وأنه يجب أن يُطلب من الطرفين على سبيل استعجال التعاون مع مبعوثه الخاص في إنشاء آلية الإشراف على وقف إطلاق النار خلال الأيام القليلة القادمة.

وذكر الأمين العام أيضاً أنه إذا كانت هذه هي رغبة الطرفين، فإنه مستعد لأن يقدم إلى المجلس توصية بوزع مراقبين عسكريين للأمم المتحدة عندما يتم تحقيق وقف إطلاق النار. ويمكن أن يكون مراقبو الأمم المتحدة هؤلاء عنصراً مكملاً لأيّ آلية إشراف يمكن أن يتفق عليها الطرفان، وقال إن المجلس ربما يطلب أيضاً من الطرفين أن يبدآ بعد ذلك على الفور إجراء حوار يستطيع أن ينظمه مبعوثه الخاص بالتشاور معهما في مكان محايد يتفقان عليه، مثلاً في جنيف.

وفي الجلسة ٣٣٩٤، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل اليمن، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى تقرير الأمين العام، وإلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة [٩]، وإلى عدة وثائق أخرى [١٠].

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتُمد بالإجماع بوصفه القرار ٩٣١ (١٩٩٤)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراره ٩٢٤ (١٩٩٤)، المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بشأن الحالة في الجمهورية اليمنية،

وقد نظر في تقرير الأمين العام، المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، عن بعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى اليمن،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص وجامعة الدول العربية،

وإذ يؤيد بقوة النداء الموجه من الأمين العام من أجل الوقف الفوري والتام لقصف مدينة عدن، وإذ يدين عدم الاكتراث بهذا النداء،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لعدم تنفيذ أو مواصلة وقف إطلاق النار بالرغم من قيام الجانبين بإعلان وقف إطلاق النار عدة مرات،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الحالة في اليمن، وبصفة خاصة إزاء تدهور الحالة الإنسانية في أنحاء عديدة من البلد،

---

[٧] S/1994/764.

[٨] كان الأمين العام قد أبلغ رئيس مجلس الأمن في رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بقراره تعيين السيد الأخضر الإبراهيمي مبعوثاً خاصاً له ورئيساً لبعثة تقصي الحقائق الموفدة إلى اليمن، عملاً بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٢٤ (١٩٩٤). وكان رئيس مجلس الأمن قد أبلغه برسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٤ أن أعضاء المجلس يرحبون بقراره (انظر أيضاً الفصل الخامس).

[٩] S/1994/772.

[١٠] رسائل موجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن (S/1994/761 وS/1994/762)؛ والمملكة العربية السعودية (S/1994/763).

وإذ يثير جزعه التقارير التي تفيد باستمرار توريد الأسلحة وغيرها من العتاد،

١ - يكرر تأكيد مطالبته بوقف إطلاق النار فوراً؛

٢ - يشدد على أهمية وجود وقف إطلاق نار يشمل جميع العمليات الأرضية والبحرية والجوية، وتنفيذه تنفيذاً فعالاً، بما في ذلك وجود أحكام فيه تتعلق بوضع الأسلحة الثقيلة في أماكن تجعل عدن خارج مرماها؛

٣ - يشجب بقوة إيقاع الإصابات بين المدنيين والدمار نتيجة للهجوم العسكري المستمر على عدن؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص مواصلة المحادثات تحت رعايتهما مع جميع المعنيين، بهدف تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإمكانية إنشاء آلية مقبولة للجانبين، يفضل أن تشترك فيها بلدان من المنطقة، لرصد وقف إطلاق النار والتشجيع على احترامه والمساعدة على منع انتهاكه وتقديم تقرير عن ذلك إلى الأمين العام؛

٥ - يكرر تأكيد مطالبته بالوقف الفوري لإمدادات الأسلحة وغيرها من العتاد؛

٦ - يكرر تأكيد أن الخلافات السياسية لا يمكن حسمها عن طريق استعمال القوة، ويأسف بالغ الأسف لقعود كافة الأطراف المعنية عن استئناف الحوار السياسي فيما بينها، ويحثها على القيام بذلك فوراً ودون أيّة شروط مسبقة، لكي تتيح بذلك التوصل إلى حل سلمي لخلافاتها واستعادة السلم والاستقرار، ويطلب إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص دراسة السبل المناسبة لتيسير تحقيق هذه الأهداف؛

٧ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عن النزاع، ويطلب إلى الأمين العام أن يستخدم الموارد الموجودة تحت تصرفه، بما في ذلك موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، في تلبية احتياجات المتضررين بالنزاع بصفة عاجلة، لا سيما سكان عدن والأشخاص المشردين من جراء النزاع، ويحث جميع المعنيين على أن يتيحوا سبيلاً إنسانياً لوصول إمدادات الإغاثة وأن يسهلوا توزيعها على من هم بحاجة إليها أينما وجدوا؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً مرحلياً عن تنفيذ هذا القرار بأسرع ما يمكن، وعلى أيّ حال في غضون خمسة عشر يوماً من اعتماد هذا القرار؛

٩ - يقرر أن يبقي هذه المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل فرنسا قبل التصويت، فذكر أن مجلس الأمن قد أكد باتخاذه قراراً جديداً أنه عاقد العزم على المساهمة في إيجاد تسوية سلمية لنزاع ”يطلق العنان لكارثة إنسانية ويهز أسس الأمن الإقليمي“. ولهذا السبب، يشدد المجلس على الوقف الفوري للعمليات العسكرية، وعلى وجه الخصوص قصف عدن، وتوزيع المساعدات التي تمس حاجة السكان إليها. وقد حاول المجلس أيضاً احترام حرية الأمين العام والطرفين في التصرف، وذلك ببقائه منفتحاً إلى أقصى حدّ فيما يتعلق بتحديد آلية رصد وقف إطلاق النار. وبشأن هذه النقطة، يقتصر المجلس على تمديد ولاية الأمين العام ومبعوثه الخاص ويطالبهما بتحديد آلية موثوق بها بالاتفاق مع الطرفين. وبناءً على ذلك، ستكون تلك الآلية تحت رعاية الأمم المتحدة، إلاّ أنه متروك للأمين العام، بالاتفاق مع الطرفين المعنيين، أن يختار المعالم الملموسة لهذا المبدأ العام. وقال المتحدث، مشيراً إلى أن الأمين العام ومبعوثه الخاص مطالبان أيضاً بتيسير استئناف الحوار السياسي في اليمن، إنه ما من حل عسكري لهذه الأزمة. وشعب اليمن هو الذي يستطيع أن يحدد من جديد شروط تعايشه. ويؤكد وفد بلده أيضاً الأهمية التي يتسم بها أحد أحكام القرار، الذي يطلب المجلس بموجبه وقفاً فورياً لإمدادات الأسلحة وغيرها من العتاد. وستواصل الأمم المتحدة تزويد اليمنيين بدعمها ولكن عليهم أن يحجموا على القتال ويستأنفوا الحوار [١١].

وأعرب ممثل المملكة المتحدة أيضاً عن اعتقاده بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ خطوات عاجلة لمعالجة الحالة الإنسانية المتدهورة في اليمن، وفي عدن بالذات، وقال إنه يأمل أن يكون في اتخاذ مجلس الأمن لهذا القرار دليل للطرفين على الجدية التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى الحالة، وأن يخلصا إلى الاستنتاجات الصحيحة. وستكون أفضل النتائج على الإطلاق هي أن يتوصل الطرفان المعنيان إلى اتفاق فوري على ثلاث نقاط حيوية — وقف إطلاق النار، والآلية الكفيلة بالإبقاء عليه واستئناف الحوار السياسي - وأن يبدآ بعد ذلك في تنفيذ تلك الاتفاقات [١٢].

وذكرت ممثلة الولايات المتحدة أن على المسؤولين عن الصراع السعي إلى حسم خلافاتهم عن طريق الحوار السياسي والتفاوض. وتدعو الولايات المتحدة إلى وقف إطلاق النار. وتؤيد فكرة إنشاء آلية يتفق عليها بشكل متبادل، تتولى تقديم التقارير إلى الأمين العام. وأكدت المتحدثة أيضاً على أن الأمم المتحدة تواجه وضعاً مالياً حرجاً في الوقت الذي تتزايد فيه جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم. وتتطلع الولايات المتحدة إلى الدول الأقرب إلى الصراع في اليمن التي لها المصلحة الأكبر في حسم هذا الصراع، وكذلك الدول الأخرى التي قد تكون مهتمة، أن تقدم على أساس طوعي الموارد اللازمة لإيجاد آلية من هذا القبيل [١٣].

---

[١١] S/PV.3394، الصفحتان ٢ و٣.

[١٢] المرجع نفسه، الصفحتان ٣ و٤.

[١٣] المرجع نفسه، الصفحة ٤.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن بلده يؤيد بقوة الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي، ولا سيما في مجلس الأمن، بهدف تطبيع الوضع في اليمن واستئناف الحوار السلمي وإنشاء آلية مناسبة لرصد وقف إطلاق النار. وأبلغ المجلس أن اجتماعاً ثلاثياً عقد في اليوم نفسه في موسكو بين وزيري خارجية الاتحاد الروسي والجمهورية اليمنية وعضو في قيادة اليمن الجنوبي، بمبادرة من الحكومة الروسية وبطلب من الطرفين. وقد تركز الاهتمام على مسألة وقف إطلاق النار. ووافق المشاركون جميعهم على أن الصراع لا يمكن حسمه عسكرياً وأن من الضروري التوصل إلى تسوية سياسية على أساس القرار ٩٢٤ (١٩٩٤). وتم الاتفاق أيضاً على مواصلة الاتصالات، بالاستفادة من الوساطة والتسهيلات الروسية [١٤].

وتحدث الرئيس، بصفته ممثل عمان، فذكر أن بلده يأمل أن يتمكن الطرفان من حسم خلافاتهما من خلال الحوار والمفاوضات السلمية، وتأسف عمان أسفاً عميقاً لاستمرار الحرب، لأنها جلبت عواقب خطيرة وسلبية لا لليمن فحسب بل للمنطقة بأسرها. وأشار المتحدث إلى أن بلده انضم إلى البلدان الشقيقة الخمسة الأخرى في المنطقة للدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن لمعالجة الوضع في اليمن. وقد نتج عن هذا الاجتماع اتخاذ القرار ٩٢٤ (١٩٩٤)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً في اليمن ويطلب إلى الطرفين العودة إلى المفاوضات باعتبارها الوسيلة السليمة لحل خلافاتهما. وتعتقد عمان أن ذلك القرار كان متوازناً للغاية في مطالبه، ولو قام الطرفان بتنفيذه بالكامل لساعد الطرفين على تسوية خلافاتهما. وفي القرار المتخذ تواً، يكرر المجلس نفس النداءات الواردة في القرار ٩٢٤ (١٩٩٤)، نظراً لتدهور الوضع وتصعيد الحرب، وخاصة القصف العشوائي لعدن، فإن المجلس يعرب فيه أيضاً عن إدانته ويدعو القوات المحاصرة لعدن إلى الانسحاب. وفضلاً عن ذلك، يطلب المجلس إلى الأمين العام ومبعوثه الخاص مواصلة وساطتهما بين الطرفين، بهدف تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار وإنشاء آلية لرصد وقف إطلاق النار. وناشد المتحدث جميع زعماء اليمن التعاون مع الأمين العام ومبعوثه الخاص بهدف تنفيذ هذا القرار [١٥].

### المقرر المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (الجلسة ٣٣٩٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٣٩٦، المعقودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، استأنف المجلس نظره في الحالة في الجمهورية اليمنية. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا المجلس ممثل اليمن، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (عمان) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي [١٦]، يحيل بها نص اتفاق وقف إطلاق النار في الجمهورية اليمنية، الموقع في موسكو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وكذلك رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل اليمن [١٧].

وبعد ذلك أعلن أنه قد أُذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس [١٨]:

يؤكد مجلس الأمن من جديد قراريه ٩٢٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و٩٣١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤ بشأن الحالة في الجمهورية اليمنية.

يرحب المجلس بالاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار الذي وقعه الجانبان في موسكو في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤ وتم التوصل إليه عن طريق وساطة وزير خارجية الاتحاد الروسي. ويطالب المجلس جميع الأطراف المعنية بتنفيذ ذلك الاتفاق تنفيذاً تاماً.

كما يرحب المجلس بجهود المجتمع الدولي، بما فيها جهود الأمين العام ومبعوثه الخاص، وجهود البلدان المجاورة وجامعة الدول العربية، وكذلك جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل مساعدة الطرفين على تحقيق وتنفيذ وقف دائم لإطلاق النار والحيلولة دون وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار.

ويطالب المجلس كذلك الجانبين بالتنفيذ التام لأحكام قراري المجلس ٩٢٤ (١٩٩٤) و٩٣١ (١٩٩٤)، ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون بصورة كاملة مع الأمين العام ومبعوثه الخاص، ولا سيما من أجل إقامة آلية لدعم وقف إطلاق النار.

ولا يزال المجلس يساوره قلق بالغ إزاء الحالة في الجمهورية اليمنية، وخاصة إزاء تدهور الحالة الإنسانية في عدن.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره النشط.

### المقرر المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤: رسالة موجهة من الرئيس إلى الأمين العام

في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، وعملاً بالقرار ٩٣١ (١٩٩٤)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في اليمن [١٩]. وقد ورد في التقرير سرد للتقدم المحرز في تسوية الصراع في اليمن.

وأفاد الأمين العام في التقرير بأنه في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٤ تسلم رسالة من نائب رئيس وزراء الجمهورية اليمنية التزمت فيها السلطات في

[١٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و٥.

[١٥] المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و٦.

[١٦] المرجع نفسه، S/1994/778.

[١٧] S/1994/779.

[١٨] S/PRST/1994/30.

[١٩] S/1994/817.

عدن بوقف فوري لجميع الأنشطة العسكرية، وبعفو شامل، وبتعويض المدنيين الذين فقدوا ممتلكاتهم وبتعويض أسر ضحايا الحرب، وبمواصلة احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبمواصلة الحوار الوطني، وبتعزيز التعاون الوثيق مع دول المنطقة. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٤، قام الجانب الآخر بتسليم رسالة يذكر فيها أن صنعاء ما زالت تقوم بأعمال عدائية ويؤكد ضرورة القيام، في جملة أمور، بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٩٢٤ (١٩٩٤) و٩٣١ (١٩٩٤) ووقف جميع الأنشطة العسكرية وقفاً فعالاً وبدء إجراء مفاوضات بين الجانبين برعاية المبعوث الخاص للأمين العام. وفي ٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، اجتمع الطرفان بحضور المبعوث الخاص للأمين العام واتفقا على أنهما سيظلان على اتصال عن طريق الأمين العام.

وذكر الأمين العام كذلك أنه يبدو أن مرحلة الحرب الشاملة قد وصلت إلى نهايتها، بيد أن هناك أنباء تثير القلق عن القيام بأعمال نهب وحرق للقانون. وقد أسفرت الحرب عن فقدان أرواح وممتلكات، وعن إلحاق أضرار شديدة بالهياكل الأساسية في البلد. ويلزم على سبيل الاستعجال اتخاذ إجراء حازم لوضع حدّ لهذه الأعمال. وقال الأمين العام إن شعب اليمن يتوقع من المجتمع الدولي، عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية، وأيضاً عن طريق التعاون الثنائي، أن يقدم يد المساعدة له وهو يشرع في إعادة التعمير. ويتوقع المجتمع الدولي، من جانبه، من الزعماء اليمنيين أن يتصدوا بصورة جادة وعاجلة للمشاكل التي تشكل أساس هذه الأزمة وأن يكفلوا التوصل إلى حل دائم واستقرار يمكن التعويل عليه. ولن يتسنى التوصل إلى هذا الحل إلاّ عن طريق إجراء حوار سياسي بين الجانبين، حسبما طلب بإلحاح القراران ٩٢٤ (١٩٩٤) و٩٣١ (١٩٩٤). وفي الختام، ذكر الأمين العام أن المواقف التي أعلنها الطرفان وأبلغاها إلى الأمم المتحدة يوجد فيها ما يكفي من العوامل المشتركة التي تتيح بدء إجراء مثل هذا الحوار. وما زال الأمين العام على استعداد لأن يبذل مساعيه الحميدة وأن يقدم كل ما يمكن من مساعدة وتعاون بمجرد أن يتفق الطرفان على قيامه بهذا الدور.

وبرسالة مؤرخة ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤ [٢٠]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام بما يلي:

أتشرف بالإشارة إلى تقريركم المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ بشأن الحالة في اليمن. ويرحب أعضاء مجلس الأمن بهذا التقرير ويعربون عن امتنانهم لما بذلتموه ومبعوثكم الخاص من جهود عملاً بقراري المجلس ٩٢٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ و٩٣١ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤.

ويتفق أعضاء المجلس على أن وقف القتال في الجمهورية اليمنية لن يحقق بحد ذاته حلاً دائماً للأزمة في ذلك البلد، وأن من الأهمية بمكان البدء بعملية حوار سياسي بين الأطراف.

ويتوقع أعضاء المجلس بأن تفي حكومة الجمهورية اليمنية بالتزاماتها وقراراتها الواردة في الرسالة الموجهة إليكم من رئيس الوزراء بالنيابة، المشار إليها في الفقرة ١٥ من تقريركم، وفقاً للقرارين ٩٢٤ (١٩٩٤) و٩٣١ (١٩٩٤) اللذين قبلتهما حكومة الجمهورية اليمنية، ووفقاً للقانون الإنساني الدولي. وينبغي أن يسمح للاجئين والمشردين بالعودة الآمنة إلى ديارهم.

ويشعر أعضاء المجلس بالقلق إزاء التقارير التي تفيد باستمرار أعمال النهب في عدن. ويتفقون على أن هناك ضرورة ملحة لاتخاذ إجراء حازم لوضع حدّ لهذه الأعمال. ولا يزالون قلقين كذلك إزاء الحالة الإنسانية في الجمهورية اليمنية، وهم يتطلعون إلى تقييم الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات للاحتياجات الإنسانية للبلد.

ويرحب أعضاء المجلس باستعدادكم مواصلة مساعيكم الحميدة، بما في ذلك ما تقومون به عن طريق مبعوثكم الخاص، لتحقيق المصالحة في اليمن ولتقديم كل ما يمكن من المساعدة والتعاون، ويحثون الأطراف على التعاون معكم تعاوناً كاملاً لتحقيق هذه الغاية.

[٢٠] S/1994/838.